

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية الطب البيطري

# الديمقراطية

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور

بشار عبد الجبار شبيب

## الديمقراطية

### مفهوم الديمقراطية :

من المتفق عليه أن كلمة الديمقراطية كمصطلح أو مفهوم ظهرت عند اليونان القدماء يعني الإغريق تعبيراً عن حالة سياسية في المدينة (أثينا) لحكم الشعب .

وان أقدم تعريف لها جاء من معنى اللغوي لهذا المصطلح المشتق من كلمتين (Demos) والتي تعني الشعب ، وكلمة (Kratia) وتعني الحكم ، وهكذا تعني الديمقراطية بحسب هذا اللفظ اليوناني القديم (حكم الشعب) .

والذي يعني اصطلاحاً اختيار الشعب لحكومته أو سيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها ، وبذلك يعد ذلك التعريف الذي أعده ارسطو أول تعريف للديمقراطية .

واختلفوا في الديمقراطية فالبعض يقول : إن الناس يحكمون أنفسهم ولكن هذا لا يتم في ما عدا المباشرة بالتصويت ، والبعض يصفونها : بأنها تعني شكلاً من أشكال الحكم أي الحكم الذي يملك فيه أي فرد في المشاركة .

والحكم وتعريفات الديمقراطية كثيرة والجميع يجمع على أن الديمقراطية : (هي حكم الشعب للشعب والشعب) ، فالشعب بحسب المفهوم الديمقراطي مستودع شرعي ، والحكومة التي يختارها ينتخبها الشعب من بين أفرادها تكون حكومة شرعية لأنها تحكم بموافقة ورضاه ، كما أن الشعب يعد صاحب السلطة وإصدار القوانين والتشريعات ، وعليه فان السيادة للمفهوم الديمقراطي تعود للشعب .

ومن ثم فان الحكومة تكون مسؤولة أمام ممثلي الشعب وهي رهن إرادتهم وتتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة الشعب حقه في مراقبة وتنفيذ هذه القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحياتهم المدنية ، وتعريف الديمقراطية من خلال مفهومها العام يتجدد .

أما أشكالها وتعبيراتها فإنها تخضع لخصوصيات الأمم والشعوب والظروف الخاصة للمجتمعات .

فجوهر الديمقراطية هو حكم الشعب للشعب ولمصبة الشعب ، ويعد الإنسان محور الديمقراطية وأهم عناصرها :

١. نظام الحكم يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه وسياسات وممارسة الحكومة .

٢. الاعتراف بحقوق الجماعة والفرد التي يمكن تنفيذها فعلياً .

٣. إعداد آليات للمحاسبة والمساءلة للصعيدين القضائي والسياسي .

وعرفها الدكتور محمد نديم الجابري : أنها نظام سياسي اجتماعي واقتصادي يقوم على أركان ثلاثة هي :

١. حقوق الإنسان في الحرية والمساواة .

٢. دولة المؤسسات .

٣. تداول السلطة .

### **جذور الديمقراطية :**

قد يتصور البعض أن الديمقراطية سواء أكانت كفكرة إيديولوجية أو كشكل من أشكال ممارسة الحكم لم يعرفها العالم إلا في وقت قريب من التاريخ الحديث أو المعاصر ، وإذا كان هذا التطور قد ينطوي على بعض الحقائق من حيث شكل الديمقراطية تاريخاً طويلاً ولها جذور عميقة في التاريخ الإنساني .

وهذا الأمر بديهي لأن أية فكرة أو شكل من أشكال الحكم لا يمكن أن يظهر أو يولد كاملاً بل يبدأ كبذرة أو صورة بسيطة ثم تتبلور وتتطور حتى تصل الى الشكل الذي هو عليه اليوم وفي أي اتجاه تحديد النمط الأفضل وهذا ليس حال الديمقراطية فحسب بل هو حال حقوق الإنسان والعدالة والحرية .

واستناداً الى هذه الحقائق والمعطيات فان الديمقراطية سواء كانت إن أخذت الاسم أو الأسماء الأخرى كالثورى أو العدالة أو الحرية أو المشاركة نجد جذورها في التاريخ البشري منذ أن ولد الإنسان ، لذا نجد أساسها في الشرائع السماوية أو الحضارات البشرية التي عرفها العديد من المجتمعات البشرية وأخذت أشكال وممارسات عديدة في الكثير من بقاع العالم ، وتسلسلت صورها وتعبيراتها عبر التاريخ البشري حتى وصلت الى صورتها التي نعرفها اليوم .

وقد واجهت الديمقراطية في مسيرتها الطويلة هذه الكثير من التحديات ، وواجهتها العديد من الصعوبات والعقبات وضحي من أجلها الكثير من الناس وكتب فيها العديد من المفكرين والكتاب دون ملل ، فاستطاعت الديمقراطية أن تفرض نفسها وتنتشر كمثال نموذج في كل أرجاء العالم حتى إننا لا نجد اليوم مجتمع من مجتمعات العالم أو مجموعة بشرية لا تؤمن بها أو لا تطلع عليها والعيش في ظلها بعد أن عانت العديد من المجتمعات البشرية عبر التاريخ من الطغيان والظلم والأنظمة الدكتاتورية .

## نظام الشورى كنظام ديمقراطي إسلامي :

قبل ظهور الإسلام في جزيرة العرب عرفت هذه المنطقة واحدة من أقدم التطبيقات التاريخية للديمقراطية ، فقد ذكر الله تعالى في كتابه العزيز ملكة سبأ بقوله : (قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) ، ويراد بالملأ مجلس الشورى أو المشاورة أي البرلمان في العصر الحديث .

ويقول الزمخشري : إن هذا المجلس يتألف من ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً ، والملأ في اللغة أشرف الناس وثقاتهم ، وقولها : أفتوني ، من الفتوى أي أشيروا إليّ ، وقولها : ما منت قاطعة أمراً حتى تشهدون ، على أنها ما كانت تفعل في أمورها السياسية إلا باستشارتهم واستطلاع رأيهم ، ولعل قولها : حتى تشهدون ، يتضمن معنى حتى توافقون أو حتى ترضون ، لأنه لا معنى لدعوة برلمانها الى الاجتماع من غير استحصال موافقتهم على سياستها .

## مزايا الديمقراطية :

للديمقراطية مزايا عديدة لذلك تسعى الشعوب الى تطبيق مبادئها ، ومن أبرز هذه المزايا الآتي :

١. تعمل الديمقراطية على معاملة جميع الأفراد في المجتمع على قدم المساواة ، ولهذا يجب على الحكومة أن تراعي مصالح المواطنين على قدم المساواة وأن تأخذ آرائهم بالحسبان دون تمييز حيث يجب أن يكون صوت الفقير مساوٍ لصوت الثري .

٢. تعمل الحكومة على الإيفاء باحتياجات الناس فكلما كان لرأي الشعب وزن أكبر في توجيه السياسة زادت إمكانية أن تعكس هذه السياسة تطلعاته وطموحاته حتى تكون سياسة الحكومة ومن بيدهم مقاليد الحكم ملائمة لاحتياجات الشعب ، ويجب أن تكون هناك رقابة شعبية وان تتوافر قنوات فعالة للتأثير والضغط على سياسة الحكم لصالح جميع متطلبات الشعب .

٣. تدعو الديمقراطية الى الحوار الصريح والإقناع والسعي الى حلول وسط للتأثير على الحوار لا يفترض فقط وجود اختلافات في الآراء بشأن بعض المسائل السياسية ، ولكنه يفترض أيضاً أن لهذه الاختلافات الحق في أن يعبر عنها وان يستمع إليها ، فالديمقراطية تفترض الاختلاف والتعدد داخل المجتمع وعندما يجد

هذا الاختلاف تعبيراً عنه يكون الأسلوب الديمقراطي لحل الخلافات بواسطة المناقشة والإقناع والوصول الى حل وسط لا عن طريق التهديد والكرهية من قبل السلطة أياً كان نوعها .

٤. تعمل الديمقراطية على كفالة وحماية الحقوق والحريات الأساسية وتشمل هذه الحقوق الحق في حرية الرأي والتعبير وفي تكوين الجمعيات وحق التنقل والحماية من التعذيب وغيرها .

٥. تسمع الديمقراطية بتجديد قوة المجتمع وذلك من خلال استخدامها الوسائل السلمية في استبعاد السياسيين الذين فشلوا أو لم يعد لهم نفع من غير حدوث اضطرابات في نظام الحكم .

### **أركان الديمقراطية :**

١. سيادة الشعب .
٢. حكم قائم على رضا المحكومين .
٣. ضمان حقوق الأقليات .
٤. ضمان حقوق الإنسان الأساسية .
٥. انتخابات حرة ونزيهة .
٦. المساواة أمام القانون .
٧. وجود دستور دائم .
٨. التعددية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
٩. قيم التسامح والتعاون والتوافق والتراضي .

### **المكونات الرئيسية للديمقراطية :**

للمدقراطية مكونات عديدة تعطيها المدارس الاجتماعية والسياسية المختلفة اهتماماً خاصاً ، وهذه المكونات يمكن إيجازها بالآتي :

١. انتخابات حرة وعادلة : تعد الانتخابات الركيزة الأساسية لضمان المساواة السياسية بين المواطنين سواء في الوصول الى المناصب العامة أو في قيمة أصواتهم ، لذلك يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية تنظم عملية الانتخابات ، وكذلك الطعون في حالة حصول عش في عملية الاقتراع ، ولا يمكن أن يعد نظام الحكم ديمقراطياً إلا إذا كان المسؤولون الذين يقودونه منتخبين بحرية من

المواطنين وبطريقة حرة ومنصفة للجميع ، وقد تختلف آليات الانتخابات بين بلد وآخر ، ولكن المائل الجوهريه تبقى واحدة لكل المجتمعات الديمقراطية وهي تمكين كل مواطن ذو أهلية من الاقتراع واختيار من يمثله ، وكذلك عد وفرز الأصوات يجب أن تتسم بالصرحة والصدق والشفافية .

٢. حكومة يجب مسألتها : ففي نظام الحكم الديمقراطي يجب أن تكون أعمال الحكم شفافة قدر الإمكان أي أن القرارات ومناقشتها يجب أن تكون متاحة للرقابة الشعبية وللمواطنين الحق في معرفة كيف تصرف أموال الضرائب التي تجبى منهم ، وأموال الموارد والثروات الطبيعية ، ويجب أن يكون المنتخبون يتصرفون بمسؤولية بهذا الاتجاه ، إن مساءلة الحكومة أمام الشعب في النظام الديمقراطي هي من جهة مساءلة قانونية أمام المحاكم ومن جهة أخرى مساءلة البرلمان عن سياسة الحكومة وأعمالها .

### **نظريات الديمقراطية :**

لم تعد الطروحات والنظريات النيوقراطية مقبولة في مسألة إسناد السلطة ، وكان لابد من التفكير في نظريات جديدة إذ لم يعد من الأمور المستساغة النظر الى الحاكم باعتباره إله أو أنه موكلًا من الله تعالى كما أرادت له ذلك النظريات النيوقراطية (الدينية) ، وجاءت النظريات الديمقراطية بمنهج جديد مغاير عن المنهاج النيوقراطي فيما يتعلق في مسألة إسناد السلطة ، فهي ترجعها أما الى الأمة (نظرية سيادة الأمة) أو الى الشعب (نظرية سيادة الشعب) .

#### **١. نظرية سيادة الأمة :**

حاول بعض الفقهاء التقريب بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم سيادة الأمة الى درجة عدها تعبير عن فكرة ، فإذا كانت الديمقراطية تعبيراً عن شكل الدولة للسياسة (نظام الحكم في الدولة) فان مبدأ سيادة الأمة هو التعبير القانوني لها ، لقد ظهرت فكرة السيادة أول الأمر من قبل رجال القانون الفرنسي محاولة لتدعيم سلطة الملك في مواجهة البابا والتأكيد على تمتعه في السيادة الكاملة في مملكته ، لكن قيام الثورة الفرنسية وفصلها بين الملك والسلطة السياسية نقل فكرة السيادة من الملك الى الأمة لتصبح بذلك إرادة الأمة هي السلطة العليا التي لا تتنافس معها ويكون من أمر التطور التاريخ لمبدأ سيادة الأمة .

وسيادة الأمة هي نظرية فرنسية تنسب الى (جان جاك روسو) ، فهي كما في نظرية العقد الاجتماعي في بناء الدولة ، ويشير (روسوان) السيادة عبارة عن ممارسة للإدارة العامة وإنما ملك الأمة جمعاء بوصفها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها وليست ملك للحاكم ، أي أن سيادة الأمة هي صفة عليا آمرة في الدولة ، وهذه السلطة لا يمكن إسنادها الى فرد أو مجموعة أفراد ولا الى هيئة في الدولة وإنما تستند الى مجموعة أفراد على أساس أن هذا الشخص الجماعي يمثل كل فرد من الأفراد المكونين له فالمجموع يشكل وحدة مجددة ترمز الى كل الأفراد وهي مستقلة لمن تمثلهم من أفراد وغير قابلة للتجزئة لا يمكن التصرف فيها والتنازل عنها والأمة وحدها هي المالكة لها .

## ٢ . نظرية سيادة الشعب :

جاءت هذه النظرية لتقرر بان السيادة تعود الى الأفراد ذاتهم وتنقسم بينهم بحسب عددهم حيث يكون لكل فرد جزء من السادة ، وقد وقع تكريس مبدأ سيادة الشعب لأول مرة عبر الدستور الفرنسي لعام ١٩٧٣ حيث جاء في الفصلين (٢٥ ، ٢٦) منهم على ما يأتي : إن السيادة تكمن في الشعب وليس لأي قسم من الشعب أن يمارس سلطة الشعب بكامله إلا أن كل فئة من الشعب مجتمعة ذات حق بالتعبير عن آرائها بكامل الحرية .

وهذا تبين جوهر الخلاف بين سيادة الأمة وسيادة الشعب إذ تعود السيادة الى مجموع أفراد الأمة بوصفها واحدة مجردة غير قابلة للتجزئة وفقاً للنظرية الأولى ، في حين تعود السيادة الى الأفراد ذاتهم المكونين للجماعة وفقاً لنظرية سيادة الشعب ، والمقصود بأفراد الشعب طبقاً للمدلول السياسي هم أولئك الذين يتمتعون بالحقوق السياسية الذين تدرج أسمائهم في جداول الانتخابات .